المكوّن التركماني العراقي يعيد ترتيب صفوفه بدعم من تركيا استعدادا للانتخابات العراقية المبكّرة

اهتمام تركي بحفاظ تركمان العراق على تماسكهم في مواجهة الأكراد

مساعي المكوّن التركماني العراقي للحفاظ على مكاسبه وحقوقه السياسية في نظام المحاصصة القائم في العراق تلتقي مع مصلحة تركية في الحفاظ على قوّة وتماسك المكوّن، أملا في استخدامه جدار صدّ ضدّ أكراد العراق وطموحاتهم في توسيع حدود إقليمهم لتشمل المناطق المتنازع عليها وفي مقدمتها محافظة كركوك التي تخشى أنقرة وقوع ثروتها النفطية الكبيرة بأيدي الأكراد.

كركوك مدار أساسي للعبة التركية في العراق

بغداد – تشهد الأوساط السياسية التركمانية في العراق حراكا حثيثا استعدادا للانتخابات البرلمانية المبكّرة المقرّرة لشهر أكتوبر القادم، بينما تقول مصادر مطّلعة على ذلك الحراك إنّ جهودا تركية بذلت خلال الفترة الأخيرة بهدف تشجيع القوى والأحزاب التركمانية على توحيد صفوفها بهدف الحفاظ على مستوى تمثيل المكون التركماني في البرلمان العراقي.

وأعلنت أحزاب تركمانية الخميس عن تشكيل تحالف موحد لخوض الانتخابات البرلمانية العراقية المبكرة المقرر إجراؤها في أكتوبر القادم.

وجاء ذلك في بيان صدر عقب اجتماع ضم الأحزاب التركمانية في مقر الجبهة التركمانية العراقية في مدينة كركوك شمالي العراق.

حسن توران

اختير لرئاسة الجبهة التركمانية وقيادة التحالف الانتخابي المعلن تحت مسمى جبهة تركمان العراق

ويأتي ذلك بينما يتصاعد اهتمام أنقرة بالمكوّن التركماني العراقي الذي تحرص تركيا على إبقائه قويا ومتماسكا في وجه المكوّن الكردي الذي يناصبه الأتراك عداء قوميا مستحكما، وتحرص حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على منعه من تحصيل مكاسب كبيرة على رأسها السيطرة على محافظة كركوك الغنية بالنفط.

وتدعم تركيا بوضوح التركمان في كركوك وتحثّهم على الصمود في المحافظة ومواجهة المطالبات الكردية بضمّها إلى إقليمهم باعتبارها من المناطق العراقية المتنازع عليها.

وعندما بادر أكراد العراق إلى تنظيم استفتاء على استقلال إقليمهم سنة 2017 هدّد زعيم حزب الحركة القومية التركي دولت بهجلي باستخدام القوة لدعم المكوّن التركماني العراقي قائلا "إن أكثر من خمسة آلاف من منتسبي الحزب مستعدون للانضمام إلى كفاح التركمان في كركوك والمدن التركمانية الأخرى في العراق"، مضيفا "هؤلاء التركمان ليسوا لوحدهم ولن نتركهم يتعرضون لمجازر عرقية، ولن نتركهم أبدا دون وطن".

وأفاد البيان الصادر باسم "جميع الأحزاب المشاركة" في الاجتماع من دون الإشارة إليها بشكل تفصيلي بأن الاجتماع "بحث مجمل تطورات المشهد السياسي والأمني واستحقاقات المكوّن التركماني في العراق وكركوك".

وأكد المجتمعون على "الثوابت الوطنية ومنها الحفاظ على وحدة العراق والدفاع عن عراقية كركوك بهويتها التركمانية، والحفاظ على المنجزات التي تحققت بعد عمليات فرض القانون في كركوك عام 2017 وتعزيز الاستقرار الأمني"، في إشارة إلى قيام القوات العراقية بطرد البيشمركة من المحافظة إثر الاستفتاء المذكور.

وأشار البيان إلى أن الأحزاب التركمانية قررت "المشاركة في الانتخابات النيابية بتحالف انتخابي موحّد في توركمن إيلي (أراضي التركمان) والعراق باسم جبهة تركمان العراق، وتسمية رئيس الجبهة التركمانية حسن توران رئيسا للتحالف".

ويشغل التركمان 8 مقاعد في البرلمان العراقي من أصل 329 مقعدا بينها 3 مقاعد لـ"الجبهة التركمانية" كبرى أحزاب التركمان في البلاد.

وتجمع بين قيادات الجبهة وتركيا علاقات وثيقة تعبّر عنها الاتصالات الكثيفة للقيادي التركماني البارز أرشد الصالحي وتصريحاته المدافعة عن السياسة التركية.

وغير بعيد عن إعادة ترتيب أوراق المكوّن التركماني العراقي استعدادا للانتخابات القادمة، تمّ مؤخّرا تعيين رئيس جديد للجبهة ووقع الاختيار على السياسي المخضرم حسن توران ليخلف الصالحي "الذي سيتفرغ للعمل السياسي والتفاوض باسم المكون التركماني".

وجاء ذلك في بيان صدر في وقت سابق عقب اجتماع استثنائي للهيئة التنفيذية للجبهة في مقرها الرئيسي. وقال البيان إنّه "جرت خلال الاجتماع مناقشة مجمل التطورات السياسية في العراق والتأكيد على أهمية إجراء تغييرات ضمن قيادة الجبهة التركمانية العراقية وفسح المجال أمام الكوادر الشبابية لتولي مسؤوليات ضمن هرم القيادة".

وأضاف البيان أنّ "الهيئة التنفيذية قررت بعد سلسلة حوارات مكثفة أن يتفرغ الصالحي للعمل السياسي والتواصل مع القوى السياسية، والتفاوض باسم المكون التركماني لاستحصال استحقاقات التركمان قبل وخلال وما بعد الانتخابات المقبلة في العراق".

وتابع "بقرار أعضاء الهيئة التنفيذية، يتسلم نائب رئيس الجبهة حسن توران الرئاسة ويخلفه في منصبه هيثم هاشم مختار أوغلو، كما تم تكليف هشام بيرقدار بمنصب النائب الثاني بدلا من حيدر قصاب". وتزعّم الصالحي الجبهة منذ عام 2011. وتشغل الجبهة التي تأسست عام 1995 للدفاع عن حقوق التركمان في العراق 3 مقاعد في البرلمان العراقي ومقعدا واحدا في برلمان إقليم كردستان من أصل 111 مقعدا.

وترى تركيا في تركمان العراق جدار صدّ مثاليا لمواجهة الطموحات الكردية في العراق، حيث يشكّلون كتلة بشرية وازنة. وفي غياب إحصائيات رسمية عراقية عن أعداد أبناء المكوّنات في البلد، يقول تركمان العراق ووسائل إعلام تركية إنّهم يشكّلون ثالث أكبر قومية في العراق بعد العرب والأكراد وأن نسبتهم من السكان المقدّر عددهم بحوالي 39 مليونا تبلغ نحو 7 في المئة. وهم ينتشرون في أرجاء العراق لكن يتركز وجودهم في مناطق متنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان فضلا عن قضاء تلعفر غربي الموصل.

وكثيرا ما يكشف الخطاب السياسي والإعلامي التركي عن تبني أنقرة لمطالبات المكوّن التركماني بحقوقه والدفع نحو خلق "قضية للتركمان" في العراق، بينما لا تنقطع قيادات تركمانية عراقية، في المقابل، عن الإشادة بالقيادة التركية والتذكير بمساندتها للمكوّن، في عملية لا يتردّد عراقيون في اعتبارها عملية استقواء مبطّنة بتركيا.

وعلى سبيل المثال يدافع الصالحي عن العمليات العسكرية واسعة النطاق التي تشنها تركيا ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني داخل أراضي العراق دون تنسيق مع حكومته ويلقي باللائمة على بلده العراق لسماحه، حسب رأيه، بتهديد أمن تركيا.

ويقول متابعون للشأن العراقي إنّ مطالبات تركمان العراق بحقوق لهم في محافظة كركوك تعطي الورقة التركمانية قيمة استثنائية لدى تركيا، نظرا لثراء تلك المحافظة المصنّفة ضمن المناطق العراقية المتنازع عليها، بالنفط من ناحية، وبالنظر إلى أنّ الطرف الرئيسي في النزاع على تلك المحافظة ليسوا سوى الأكراد الذين يعتبرهم الأتراك أعداء تاريخيين لهم على اختلاف انتماءاتهم السياسية والجغرافية، ما يجعل تركيا تتوجّس من وقوع الثروة النفطية الهائلة بكركوك بأيدي الأكراد لتكون بذلك مقوّما من مقومات دولتهم المنشودة في المنطقة.

بريطانيا تعلن مواصلة انخراط قواتها في الحرب ضد داعش بالعراق

لندن – قالت وزارة الدفاع البريطانية الخميس إنّ طائرات مقاتلة تابعة لها نفذت ضربات جوية استهدفت تنظيم داعش في شمال العراق الشهر الماضي في إطار عملية منسقة مع قوات برية عراقية استغرقت عشرة أيام.

وأضافت الوزارة أن قوات الأمن العراقية طردت قوات التنظيم من منطقة جبال مخمور إلى الجنوب الغربي من أربيل، في حين نفذت طائرات تابعة للقوات الجوية الملكية وطائرات أخرى للتحالف هجوما جويا خلال العملية.

واتُخذ قرار الهجوم في 22 مارس عندما تم التأكد من تمركز قوات لتنظيم داعش في شبكة من الكهوف في جبال مخمور.

ونفذت ثلاث مقاتلات لسلاح الجو الملكي البريطاني من طراز تايفون هجوما باستخدام صواريخ ستورم شادو.

وقالت وزارة الدفاع البريطانية إن المتابعة اللاحقة أكدت نجاح الضربة.

وقال وزير الدفاع البريطاني بن والاس "تواصل القوات المسلحة البريطانية إلى جانب شركائنا العراقيين وقوات التحالف اجتثاث إرهابيي داعش من المناطق التي يختبئون بها".

وأضاف "المملكة المتحدة ملتزمة بهزيمة داعش ومنع الجماعة الإرهابية من استعادة موطئ قدم لها في العراق وتقليص قدرتها على تنسيق هجمات في أنحاء العالم".

وبيّنت وزارة الدفاع أنه في إطار عملية منفصلة في الرابع من أبريل نجحت طائرة دون طيار تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني مسلحة بصواريخ هيلفاير في استهداف مجموعة صغيرة من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في شمال سوريا على بعد حوالي 80 كيلومترا غربي الحسكة.

موجة ثانية من كورونا تداهم اليمن الغارق في أسوأ أزمة إنسانية

تعز (اليمن) – يواجه اليمن الفقير والمنهك من الحرب منذ أسابيع موجة انتشار ثانية لوباء كورونا ضربت جميع محافظاته، منذرة بكارثة إنسانية أشد وقعا من تلك القائمة أصلا في البلد والتي تشخّصها منظمات دولية على أنها الأسوأ في العالم.

ويقول المواطن محمد سيف من محافظة تعز بجنوب غرب اليمن إنّ "حفر القبور مستمر منذ أيام فيما المستشفيات تعج بمصابي فايروس كورونا، والمواطنون لا حول لهم ولا قوة إلا الدعاء بالفرج القريب".

ويصف الرجل الأربعيني واقع الصحة في تعز أكثر محافظات اليمن سكانا بأنّه "أصبح مخيفا بفعل انتشار وباء كورونا دون اتخاذ إجراءات احترازية من قبل معظم السكان الذين يعانون الفقر ولا يستطيعون شراء الأدوات الصحية التي قد تقيهم من المرض".

ويقول متحدّثا لوكالة الأناضول إنّه "أصيب مؤخرا مع زوجته بأعراض شبيهة بأعراض فايروس كورونا، لكنهما قررا المكوث في المنزل لأيام حتى شفيا"، موضّحا أنّ الوضع المادي وعدم الثقة بالمنظومة الصحيّة هو ما أجبره وزوجته على عدم الذهاب إلى المستشفى.

وحتى آخر الأسبوع الماضي ارتفع إجمالي إصابات كورونا في المناطق الخاضعة للحكومة اليمنية إلى 4697 بينها 932 وفاة و1715 حالة تعافٍ، مع الأخذ في الاعتبار أن تلك الأرقام نسبية نظرا لمحدودية وسائل تشخيص الإصابة بالفايروس.

ومنذ بداية جائحة كورونا مطلع 2020 لم تعلن جماعة الحوثي المسيطرة على معظم مناطق شمال اليمن والتي يوجد فيها أغلب سكّان البلاد سوى عن إحصائية واحدة كانت في 18 مايو من العام الماضي وأعلنت حينها عن أربع إصابات بينها حالة وفاة، وسط اتهامات شعبية ورسمية للجماعة بإخفاء أعداد المصابين في مناطق سيطرتها.

تسخير الجهود لحفر القبور

وأدى فايروس كورونا إلى وفاة 75 طبيبا يمنيا، وفق أحدث بيان صادر عن نقابة الأطباء والصيادلة في البلاد. كما أدى الوباء إلى وفاة شخصيات كبيرة بينها مسؤولون حكوميون وقادة عسكريون وصحافيون.

وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن عبر حسابه على تويتر إن البيانات الرسمية لا تعكس الانتشار الحقيقي لفايروس كورونا في البلاد، داعيا إلى توخي الحذر والالتزام بالممارسات الاحترازية للحد من انتشار أوسع للجائحة ولتفادي المزيد من التدهور في الوضع.

ويقول تيسير السامعي نائب مدير الإعلام في مكتب وزارة الصحة العامة والسكان في تعز "نعاني موجة من فايروس كورونا تضرب المحافظة ومختلف المحافظات اليمنية".

وأضاف "القطاع الصحي يواجه هذه الموجة بإمكانيات محدودة، ورغم افتقار الطاقم الطبي لوسائل السلامة والوقاية يعمل أفراده بكل اجتهاد وتفانٍ في سبيل حماية السكان"، موضّحا "هناك الكثير من زملائنا في القطاع الطبي أصيبوا بفايروس كورونا نتيجة افتقارهم لوسائل السلامة".

ومضى قائلا "في ظل افتقار الواقع الصحي لكثير من الدعم لا يوجد لدينا سند سوى التعويل على وعي المواطن والتزامه بالإجراءات الاحترازية والوقائية قدر المستطاع، وكما انتهت الموجة الأولى كلنا أمل بانتهاء هذه الموجة".

ويصارع اليمن كورونا في وقت يصعب على ثلثي السكان الوصول إلى الخدمات الصحية، ونصف المرافق الطبية فقط استمرت في العمل جرّاء الحرب وفق تقارير سابقة لمنظمة الصحة العالمية.

وتقول عفاف الأبارة الصحافية والباحثة في الشؤون الإنسانية إن الوضع الصحي والإنساني في ظل تفشي وباء كورونا باليمن بات أكثر مأساوية من أي وقت مضى.

وتضيف "موجة ثانية من كورونا انتشرت بشكل أكبر من الموجة الأولى التي بدأت في مثل هذا الشهر من العام الماضي"، موضّحة أنّ "الكثير من اليمنيين أصيبوا بالفايروس دون أي إحصاء لهم كونهم لا يذهبون إلى المستشفيات من أجل العلاج أو نتيجة التقصير من قبل السلطات في رصد الحالات وفحصها".

75
طبيبا أودى بهم وباء كورونا في اليمن بحسب نقابة الأطباء والصيادلة

ومضت قائلة "ما يتم الإعلان عنه من قبل السلطات هو شيء يسير مقارنة بالوضع الصحي الكارثي". كما اعتبرت الصحافية أنه "يفترض أن يكون للوكالات الأممية والدولية الإغاثية دور فعال في هذا الوقت الحرج، لاسيما وأن معظم اليمنيين غير قادرين على اتخاذ إجراءات احترازية من الفايروس بسبب الفقر".